الإصلاح العشائري من منظور شرعي

Tribal Reformation from a Legitimate Perspective

د. سهيل الأحمد(*)

- الأستاذ المشارك -كلية الحقوق - جامعة فلسطين الأهلية - بيت لحم - فلسطين

sohail@paluniv.edu.ps

تاريخ الإيداع:2019-12-08	تاريخ المراجعة:2019-12-31	تاريخ القبول:2020-01-12

الملخص:

تناولت هذه الدراسة **الإصلاح العشائري من منظور شرعي**، هادفة إلى التعرف على ماهيته في المفهوم الشرعي، حيث تم الوقوف على حقيقة الصلح والإصلاح العشائري، ومشروعيته، وأنواعه، ومبررات وجوده، والأهمية الخاصة به من منظور شرعي. وعالج البحث كذلك شروط القائمين عليه، والصفات التي لا بد من توفرها في المصلح العشائري وفق المنظور الشرعي. وظهر للباحث أن الأخذ بأحكام الشريعة الإسلامية في باب الإصلاح العشائري من المسائل المهمة في ضبط تصرفات الناس وتحقيق مصالحهم العاجلة والآجلة، وتبين كذلك أن الهدف الأساس منه أن يصل المجتمع الإسلامي إلى أعلى درجات القيم الحضارية السامية التي يجب توفرها لدى المجتمعات بما يحقق تقدمها واستقرارها وفق تفصيلات وردت في هذا البحث.

الكلمات المفتاحية: الإصلاح العشائري، الصلح الاجتماعي، أنواع الإصلاح، الصلح في الشريعة الإسلامية، صفات المصلح العشائري.

Abstract:

This study has dealt with **Tribal Reformation from a Legal Perspective**. It aims to identify what tribal reformation (TR) means in legislation. Thus, the truth of the tribal reconciliation as well as reformation, its legitimacy, its types, the justifications for its existence, and its significance were *all* identified from a legitimate view. The research also dealt with the conditions of those who are in charge of TR, and the qualities that must be met in the tribal reformer according to the forensic law. The researcher has found that referring to and reconsidering the Islamic law in regard to the TR is an important issue in controlling the actions of the people and in achieving their immediate and delayed interests. It has also been found that the ultimate goal of the TR is that the Islamic community can reach the highest levels of civilized values that must be provided by the communities in order to achieve progress and stability according to the details contained in this paper

Keywords : Tribal Reform (TR), Social Reconciliation, its types, Islamic Law, Properties of the Tribal Reformer

(*) المُؤلف المُراسِل.

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد سيد الخلق أجمعين وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، وبعد؛

فإن الناظر في التشريع الإسلامي يجد أنه قد نظم المبادئ العامة التي تحكم سلوك الناس دون تعرض للتفصيلات تيسيرًا عليهم ورفعًا للحرج عنهم لقوله تعالى:" يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر"[1]، وهو هنا قد أجمل الأسس التي ينبغي أن تقوم عليها تصرفات الناس تجاه بعضهم بعضًا وذلك لأنه لا غنى لأي أمة عن وجود نظام يحكم علاقات أفرادها ويراعي مصالحهم ويدرأ الفساد عنهم في جوانب الحياة المتعددة، قطعاً لدابر الخلاف وحفظاً للنظام، وتأليفًا للقلوب وتحقيقًا للعدالة، ولذلك جاءت نصوص الشرع الإسلامي بالحث على الإصلاح العشائري لاعتباره من المصالح المعتبرة لاستقامة الحياة على المنهج السليم الذي يُؤلّف بين قلوب المسلمين، ويُوحِّد صفوفهم ويجمع كلمتهم على الحق؛ امتثالاً لقول الله تعالى: "وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا"[2]، وقوله تعالى: "وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ"[3].

وهذا لأن الشارع الحكيم لم يشرع حكمًا من الأحكام إلا والمصلحة مرتبطة بتشريعه، ولذلك أمرنا بإصلاح أنفسنا، ومَمنْ هم تحت رعايتنا فقال تعالى: "فَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَصْلِحُوا ذَاتَ بَيْنِكُمْ وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ"[4]، ويقول النبي صلى الله عليه وسلم: «كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته»[5]، والمسؤولية هنا تقوم على أساس تقويم الأخلاق والسلوك، وتهذيب الأنفس.

وإصلاح المجتمع الإسلامي من جميع جوانبه يتحقق من خلال مناصحتهم على التعاليم الشرعية وتوجيههم بما فيه الخير لهم في الدنيا والآخرة إعمالًا لقوله صلى الله عليه وسلم: «الدين النصيحة قلنا لمن يا رسول الله. قال: لله ولكتابه ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم»[6]، وبما أن الشريعة قد عملت على تحقيق مصالح العباد في تشريعاتها وأحكامها فقد وجب أن يكون احتكام العباد وتنظيم شؤون حياتهم العشائرية والاجتماعية وغيرها من خلال الرجوع إليها دون غيرها من النظم والتشريعات لقوله تعالى:" ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الظالمون"[7] ، وقوله سبحانه: "ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون"[8]، وقوله تعالى:" ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم

(1) البقرة، 185.

(2) آل عمران، 103.

(3) المائدة، 2.

(4) الأنفال، 1.

(5) محمد بن إسماعيل البخاري، الصحيح، كتاب العتق، باب كراهية التطاول على الرقيق، ح برقم 2554، ص483، بيت الأفكار الدولية، عمان، الرياض، 2004. ومسلم بن الحجاج النيسابوري، الصحيح، كتاب الإمارة، باب فضيلة الإمام العادل وعقوبة الجائر والحث على الرفق بالرعية والنهي عن إدخال المشقة عليهم، ح برقم 1829، ص 763، بيت الأفكار الدولية، عمان، الرياض، 2004.

(6) رواه مسلم، المرجع السابق، كتاب الإيمان، باب بيان أن الدين النصيحة، ح برقم 55، ص 54.

(7) المائدة، 45.

(8) المائدة، 44.

الفاسقون"[1]، وقد عد القرآن الكريم أن تحقق الإيمان وصدقه لا يكون إلا بالتحاكم إلى ما جاء فيها حيث قال تعالى:" فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجًا مما قضيت ويسلموا تسليمًا"[2].

وبالاحتكام إلى الشريعة الإسلامية وتحقيق مبدأ الإصلاح العشائري لابد من معرفة أن مصادر استقاء الأحكام منها ما هو أساسي كالقرآن الكريم والسنة النبوية والإجماع والقياس، ومنها ما هو فرعي كالاستحسان والاستصحاب وسد الذرائع والعرف.، ولا يجوز أخذ الحكم من المصادر الفرعية كالعرف مثلًا وترك الأخذ من المصادر الأساسية.

ثم وإن المكلف بتناول هذه الأحكام بالبحث والاجتهاد وإصدار الأحكام يجب أن يكون مؤهلًا لذلك بحصوله على الأدوات الأخلاقية والمعرفية التي تجعله في دائرة المجتهدين لقوله تعالى: "فاسألوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون"[3]، ولا يجوز لغير المجتهدين أن ينصبوا أنفسهم لتناول أحكام الشريعة وإصدارها لأن هؤلاء قد يكون لهم الأثر البين في إضلال الناس وإهلاكهم بدل أن يحققوا لهم العدالة والسعادة والتقدم والرقي لقوله تعالى: "ولا تقف ما ليس لك به علم إن السمع والبصر والفؤاد كل أولئك كان عنه مسؤولًا"[4] .

ولذلك فقد تم تناول مسألة **الإصلاح العشائري** الذي يشكل عاملًا مؤثرًا في استقرار المجتمعات الإسلامية وتقدمها وتطورها من خلال هذا البحث تحت عنوان: **"الإصلاح العشائري من منظور شرعي"** لاعتباره من النظم التي تعمل على تنظيم حياة الناس وتساعدهم في تحقيق مصالحهم وفق المنظور الشرعي.

أهمية الموضوع وأسباب اختياره: وتبرز أهمية الموضوع وأسباب اختياره فيما يأتي:

1. تعلق هذا الموضوع بمسألة الإصلاح العشائري في المفهوم الشرعي من حيث الماهية وفلسفة الوجود والتشريع.
2. إظهار أهمية الوقوف على الموقف الشرعي من الإصلاح العشائري في الواقع المعاصر.
3. بيان أن للإصلاح العشائري شروطًا معينة يجب بيانها والوقوف على تفصيلاتها من منظور شرعي.
4. مساس هذا الموضوع بالأسباب الداعية للأخذ بأحكام الشريعة الإسلامية في مجال الإصلاح العشائري وهي أمور يلزم معرفتها والوقوف على تفصيلاتها.

أهداف/أسئلة البحث: تحاول هذه الدراسة أن تجيب عن السؤال الأساس فيها والذي يقول: ما هو المنظور الشرعي للصلح والإصلاح العشائري؟، وحيث يتفرع عن هذا السؤال عدة أمور تتمثل بما يأتي:

1. ما مفهوم الإصلاح العشائري في المفهوم الشرعي؟
2. ما هي مبررات وجود الإصلاح العشائري وأهدافه من منظور شرعي؟
3. هل هناك صفات يجب تحققها في القائم على عملية الإصلاح العشائري؟

(1) المائدة، 47.
(2) النساء، 65.
(3) النحل، 43.
(4) الإسراء، 36.

4. ما مدى أهمية وجود الإصلاح العشائري، وما هي الشروط الخاص بذلك من منظور شرعي؟
5. ما هي الأسباب الداعية للأخذ بأحكام الشريعة الإسلامية في مجال الإصلاح العشائري؟

منهجية البحث: ولقد كان منهج الباحث كالآتي:

1. الاعتماد على المنهج الوصفي وذلك ببيان ماهية الإصلاح العشائري وميادينه ومبررات وجوده والوقوف كذلك على أهدافه وصفات القائمين به، ومن ثم بيان **الأسباب الداعية للأخذ بأحكام الشريعة الإسلامية في هذا المجال.**
2. الرجوع إلى النصوص الشرعية المتعلقة بالإصلاح ومن ثم التدليل بها على المظان الخاصة بموضوعات البحث.

الدراسات السابقة: ولقد كان من بين هذه الدراسات: عبد الله عبد القادر محمد الحاج، أهمية الصلح في الشريعة الإسلامية، شبكة الألوكة، آفاق الشريعة، دراسات شرعية، فقه وأصوله،(2017). https://www.alukah.net/sharia/0/123047/#ixzz60Bvi2bHp حيث تحدث عن الصلح وماهيته وأنواعه لاعتباره من العقود الخاصة بإزالة النزاع، غلا أنه لم يتناول الأسس المؤثرة في الرجوع للشريعة الإسلامية للأخذ بها في مجال الإصلاح العشائري وكذلك صفات المصلح العشائري وغير ذلك من موضوعات تناولها هذا البحث.

ثم جاءت دراسة محمود السرطاوي، التحكيم في الشريعة الإسلامية. (د.ط)، (د.ت). دار الفكر، عمان. والذي تناول فيه متعلقات التحكيم في الفقه الإسلامي دون الوقوف على طبيعة الإصلاح العشائري وماهيته وأهمية الرجوع إلى الأحكام الشريعة في تطبيقه في الواقع المعاش وهو ما كان في هذا البحث.

وتحدث فهد بن فريج المعلا البلوى، فن الإصلاح بين الناس توجيهات وآداب قواعد وخطوات، مكتبة نور، (2019). https://www.noor-book.com، حول طبيعة الإصلاح بشكل عام وكذلك أهميته وقواعده .. ولم يتناول طبيعة الإصلاح العشائري والمعايير والأسس التي يلجأ إليها في الأخذ بأحكام الشريعة الإسلامية في موضوع الإصلاح وهو ما جاء في هذا البحث.

وكذلك أحمد شلبيك، التحكيم الشرعي أصوله وضوابطه. المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية، المجلد12، العدد1، (2016)، جامعة آل البيت، الأردن. حيث تناول موضوع التحكيم من حيث الماهية والمشروعية والنطاق ومدى إلزاميته بشكل عام دون التركيز على موضوعات الإصلاح العشائري، أو معالجة أهمية الأخذ بالتشريعات الإسلامية وتفصيلات ذلك وهو ما تحدث عنه هذا البحث.

وأيضًا عبد الرزاق عبد الرحمن إسماعيل، الصلح وأحكامه دراسة فقهية تأصيلية، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في الدراسات الإسلامية، تخصص فقه إسلامي، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، السودان، (2017)، حيث تحدث عن الصلح وأقسامه، والألفاظ ذات الصلة به، وطبيعته الشرعية في حل النزاع وفق الدراسة الفقهية في باب الجنايات والمعاملات...، وهو أمر يخرج عن نطاق هذا البحث في أكثر جوانبه الذي سيتناول الإصلاح العشائري من منظور شرعي.

وهناك عدة دراسات ومقالات متفرقة على مواقع الشبكة العالمية (الانترنت) تحدثت عن موضوع الصلح بتفصيلات متعددة من النواحي الفقهية والقانونية دون الحديث عن تفصيلات الإصلاح العشائري في المفهوم الشرعي بشكل عام وهو ما ستقف عليه هذه الدراسة.

محتوى البحث: وقد جاءت هذه الدراسة - إضافة للمقدمة والخاتمة - في ثلاثة مباحث، وذلك على النحو الآتي:

المبحث الأول: ماهية الإصلاح العشائري وأنواعه، وأهدافه في المفهوم الشرعي

المبحث الثاني: أهمية الإصلاح العشائري وشروطه وصفات القائمين عليه من منظور شرعي.

المبحث الثالث: الأسباب الداعية للأخذ بأحكام الشريعة الإسلامية في مجال الإصلاح العشائري

وأخيراً : فهذا غاية جهد الباحث، فإن كان ثم توفيق فبفضل الله تعالى، وإن كانت الأخرى فمن عجز وتقصير وأستغفر الله العظيم.

المبحث الأول: ماهية الإصلاح العشائري وأنواعه، وأهدافه في المفهوم الشرعي

يعد الصلح والإصلاح من أفضل الأعمال المؤثرة في تقدم المجتمع واستقراره من الجوانب الاجتماعية والعشائرية...، وذلك لما يحققه من جلب للمصالح والمنافع ودرء للمضار والمفاسد الواقعة أو المتوقعة في المجتمع الإسلامي، لأن حصول أي نزاع إيذان بوقوع الفساد، ولا يمكن لهذا الفساد من رفع وإزالة إلا من خلال منهج شرعي واقعي يعيد للأمة استقرارها ونهضتها يتمثل بالصلح والإصلاح الذي لا يمكن لأي أمة من الأمم الاستغناء عنه أوتجاهله في شؤون حياتها المتعددة، وهنا كان لا بد من الوقوف على ماهية الإصلاح وبيان ميادينه ومشروعيته وذلك فيما يأتي:

المطلب الأول: ماهية الإصلاح العشائري وميادينه في المفهوم الشرعي

يقوم الإصلاح العشائري في المفهوم الشرعي على التمسك بتعاليم الشرع الإسلامي، والوقوف عند حدوده، حيث تقوم وسائله على إقامة العدل والإحسان، وتطبيق منهج الأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر، ومحاربة الظلم والفساد، بما يحقق للمجتمع الإسلامي تقدمه واستقراره والمحافظة على النسيج الاجتماعي والإنساني وبالتالي وصولها إلى خير أمة أخرجت للناس، وفيما يأتي بيان لماهية الإصلاح العشائري والأدلة على مشروعيته في المفهوم الشرعي.

أولًا: تعريف الإصلاح العشائري وأدلة مشروعيته في المفهوم الشرعي

الإصلاح في اللّغة: من الصّلح وهو بمعنى: المصالحة والتّصالح، خلاف المخاصمة والتّخاصم، وهو المسالمة بعد المنازعة، حيث يختصّ بإزالة النّفار بين النّاس، يقال: اصطلحوا وتصالحوا، وهو اتفاق طائفة مخصوصة على أمر مخصوص [1].

(1) انظر: السيد محمد مرتضى الزبيدي، تاج العروس، 1969م، ط1، دار صادر، بيروت، 182/2، محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي، مختار الصحاح، 2003. د.ط، دار الحديث، القاهرة، ص206، إبراهيم مصطفى وآخرون، المعجم الوسيط، د.ت، د.ط، مجمع اللغة العربية، المكتبة الإسلامية، استانبول، تركيا، ص520، وانظر: الحسين بن محمد الراغب الأصفهاني، المفردات في غريب القرآن، 1999م، ط2، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ص286، وأبو بكر عبد القادر بن عبد الرحمن والجرجاني، التعريفات، دار الكتاب العربي، بيروت، ط1، 1985م، 176/1.

وهو في الاصطلاح: معاقدة يرتفع بها النّزاع بين الخصوم، ويتوصّل بها إلى الموافقة بين المختلفين. فهو عقد وضع لرفع المنازعة بعد وقوعها بالتّراضي، وقيل: إنّه انتقال عن حقّ أو دعوى بعوض لرفع نزاع، أو خوف وقوعه، وذلك لتوقّي منازعةً غير قائمة بالفعل[1]، ولكنّها محتملة الوقوع.

والإصلاح في المفهوم الشرعي: هو الحصول على الحالة المستقيمة النافعة[2] والتوسط بين المتخاصمين من أفراد المجتمع الإسلامي بهدف منع الخصومة الواقعة أو المتوقعة عن طريق التراضي والمسامحة تجنبًا لحدوث النزاع الاختلاف والبغضاء وإيراث الضغائن وقسوة القلوب، وفق المنهج الشرعي القائم على التمسك بالكتاب والسنة لقوله تعالى: "وَالَّذِينَ يُمَسِّكُونَ بِالْكِتَابِ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ الْمُصْلِحِينَ"[3]. والدعوة كذلك إلى الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لقوله صلى الله عليه وسلم يقول: "من دعا إلى هدى كان له أجره وأجر من عمل به إلى يوم القيامة، ومن دعا إلى ضلال كان عليه وزره ووزر من عمل به إلى يوم القيامة"[4].

والإصلاح العشائري يعني كذلك صلاح القلوب والعقول وزرع الألفة والمحبة ونبذ الفرقة والخلاف، وهو يقوم على أساس الشرع في الأهداف والمقاصد حتى يُؤدّي دوره الصحيح في التغيير إلى الأفضل، من العدل والإنصاف والبعد عن الظلم والاستبداد والمصالح الشخصية وهوى النفس حسب القدرة والطاقة، وفي حدود المسؤولية والتكليف. وهو كذلك يعالج النفس للوصول إلى قبول العمل والفوز برضا الله تعالى وعفوه ومغفرته، لاعتباره من الأعمال السامية في تهذيب الجوارح وبناء المجتمعات وتحقيق تقدمها واستقرار جوانب حياتها المتعددة، حيث قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "تفتح أبواب الجنة يوم الاثنين والخميس، فيغفر لكل عبد لا يشرك بالله شيئا، إلا رجل كان بينه وبين أخيه شحناء، فيقال: انظروا هذين حتى يصطلحا، انظروا هذين حتى يصطلحا، انظروا هذين حتى يصطلحا"[5].

وميادين الإصلاح بين الناس: كثيرة فأينما كان الخلاف ندب الإصلاح سواء أكان ذلك بين الأفراد والجماعات أم بين الأزواج أو الأقارب أو الجيران أو الأصدقاء أو القبائل والعشائر. ويحصل كذلك في فض المنازعات في قضايا الأموال، والأراضي، والعقارات، والتعديات، والقضايا الزوجية، والأسرية، وغيرها.

فقد روي أَنَّ أَهْلَ قُبَاءٍ اقْتَتَلُوا حَتَّى تَرَامَوْا بِالْحِجَارَةِ فَأُخْبِرَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِذَلِكَ فَقَالَ: "اذْهَبُوا بِنَا نُصْلِحُ بَيْنَهُمْ" [6].

(1) انظر: محمد أمين ابن عابدين، رد المحتار على الدر المختار شرح تنوير الأبصار، 1992م، د.ط، دار الفكر، لبنان، 628/5، وانظر: محمد قدري باشا، مرشد الحيران إلى معرفة أحوال الإنسان، 1308هـ، المطبعة الكبرى، بولاق، ط1، 272/1، أحمد النفراوي المالكي، الفواكه الدواني، دار المعرفة، بيروت، د.ط، د.ت، 312/2.

(2) انظر: محمود بن عمر الزمخشري، الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، 1997م، ص 100.

(3) الأعراف، آية 170.

(4) رواه مسلم، المرجع السابق، كتاب العلم، باب من سن سنة حسنة أو سيئة ومن دعا إلى هدى أو ضلالة، ح برقم 2674، ص1074.

(5) رواه مسلم، المرجع السابق، كتاب البر والصلة والآداب، باب النهي عن الشحناء والتهاجر، ح برقم 2565، ص 1035.

(6) رواه البخاري، الصحيح، كتاب الصلح، باب قول الإمام لأصحابه: اذهبوا بنا نصلح، ح برقم 2693، ص513-514.

وروي أن رَسُول اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ جَاءَ بَيْتَ فَاطِمَةَ فَلَمْ يَجِدْ عَلِيًّا فِي الْبَيْتِ فَقَالَ: "أَيْنَ ابْنُ عَمِّكِ؟ قَالَتْ: كَانَ بَيْنِي وَبَيْنَهُ شَيْءٌ فَغَاضَبَنِي فَخَرَجَ فَلَمْ يَقِلْ عِنْدِي، فَقَالَ: رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِإِنْسَانٍ: انْظُرْ أَيْنَ هُوَ فَجَاءَ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ هُوَ فِي الْمَسْجِدِ رَاقِدٌ ، فَجَاءَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ مُضْطَجِعٌ قَدْ سَقَطَ رِدَاؤُهُ عَنْ شِقِّهِ وَأَصَابَهُ تُرَابٌ فَجَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَمْسَحُهُ عَنْهُ وَيَقُولُ: قُمْ أَبَا تُرَابٍ، قُمْ أَبَا تُرَابٍ" [1]

وعن عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قالت: سَمِع رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَوْتَ خُصُومٍ بِالْبَابِ عَالِيَةٍ أَصْوَاتُهُمَ ، وَإِذَا أَحَدُهُمَا يَسْتَوْضِعُ الآخَرَ وَيَسْتَرْفِقُهُ فِي شَيْءٍ وَهُوَ يَقُولُ: وَاللَّهِ لا أَفْعَلُ فَخَرَجَ عَلَيْهِمَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: "أَيْنَ الْمُتَأَلِّي عَلَى اللَّهِ لا يَفْعَلُ الْمَعْرُوفَ؟ فَقَالَ: أَنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَلَهُ أَيُّ ذَلِكَ أَحَبَّ" [2].

ثانيًا: الأدلة على مشروعية الإصلاح العشائري في الشريعة الإسلامية

فقد حرص الإسلام على الإصلاح بين المتخاصمين من الناس تأكيدًا على وحدة المسلمين وأخوتهم، وأمر أيضًا بكل ما يحث على تأليف قلوبهم، ونهى عن كل أسباب العداوة والبغضاء، وهو عندما أمر بالسعي وإصلاح ذات البين بين المتخاصمين جعل درجة القيام بهذا الأمر أفضل من درجة الصلاة والصيام والصدقة، **ومما يدل على ذلك ما يأتي:**

1. قول الله تعالى: "وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الأُخْرَى فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّى تَفِيءَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ فَإِنْ فَاءَتْ فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ وَأَقْسِطُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُوا بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ"[3]. فلا تتحقق الإخوة بين المسلمين إلا بمنهج الإصلاح على أساس العدل والإحسان وتقوى الله تعالى.
2. وقوله سبحانه وتعالى: "لا خير في كثير من نجواهم إلا من أمر بصدقة أو معروف أو إصلاح بين الناس ومن يفعل ذلك ابتغاء مرضاة الله فسوف نؤتيه أجراً عظيماً" [4].
3. قوله صلى الله عليه وسلم: "الصلح جائز بين المسلمين إلا صلحًا حرم حلالًا أو أحل حرامًا"[5]، فالحديث على مشروعية الإصلاح طالما بقي منضبط بالشرع وبقي في دائرته لا يحل الحرام ولا يحرم الحلال.
4. قوله صلى الله عليه وسلم: "ألا أخبركم بأفضل من درجة الصيام والصلاة والصدقة؟ قالوا بلى، قال: إصلاح ذات البين فإن فساد ذات البين هي الحالقة"[6]، فالإصلاح يعلي من قدر المؤمن ويجعل عمله يفضل بعض العبادات لأهمية ذلك وتأثيره في استقرار المجتمعات.

---

(1) رواه البخاري، المرجع السابق، كتاب الصلاة، باب نوم الرجال في المسجد، ح برقم 441، ص 106.

(2) رواه البخاري، المرجع السابق، كتاب الصلح، باب هل يشير الإنسان بالصلح، ح برقم 2705، ص 516، ومسلم، المرجع السابق، كتاب المساقاة، باب استحباب الوضع من الدين، ح برقم 1557، ص 636 – 637.

(3) الحجرات، 9، 10.

(4) النساء، 114.

(5) محمد بن عيسى بن سورة الترمذي، جامع الترمذي، كتاب الأحكام، باب ما ذكر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في الصلح بين الناس، ح برقم 1352، ص 237، بيت الأفكار الدولية، عمان، الرياض، 2004، وقال: هذا حديث حسن صحيح.

(6) سليمان بن الأشعث أبو داود، سنن أبي داود، كتاب الأدب، باب في إصلاح ذات البين، ح برقم 4919، ص 533، بيت الأفكار الدولية، عمان، الرياض، 2004، ورواه الترمذي، المرجع السابق، كتاب صفة يوم القيامة، باب، ح برقم 2509، وقال: هذا حديث حسن صحيح.

5. أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "اشفعوا تؤجروا"[1]، فهو أمر بالإصلاح وحث عليه.

6. عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "من نفس عن مسلم كربة من كرب الدنيا نفس الله عنه كربة من كُرب يوم القيامة، ومن يسر على معسر يسّر الله عليه في الدنيا والآخرة، ومن ستر مسلماً ستره الله في الدنيا والآخرة، والله في عون العبد ما كان العبد في عون أخيه"[2].

7. عن سهل بن سعد رضي الله عنه قال: أن أهل قباء اقتتلوا حتى تراموا بالحجارة، فأخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم بذلك فقال: "اذهبوا بنا نصلح بينهم"[3].

المطلب الثاني: أهداف الإصلاح العشائري وصفات القائمين عليه من منظور شرعي

إن أمر القيام بالإصلاح العشائري يرجع إلى أهداف مبتغاة من وراء ذلك بيانها فيما يأتي[4]:

1. تحقيق مبدأ التعاون على البر الذي جاءت بالحث عليه نصوص الشرع الإسلامي حيث قال تعالى : "وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان .... "[5].

2. توثيق روابط الإخوة وزرع قواعد المودة وبناء جسور المحبة وتحقيقها في المجتمع الإسلامي إعمالًا لقول الله تعالى: "واعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا"[6].

3. طلب الأجر والثواب من الله تعالى، لقوله سبحانه: "لا خير في كثير من نجواهم إلا من أمر بصدقة أو معروف أو إصلاح بين الناس"[7].

4. الحرص على قوة المجتمع وتماسك مكوناته الاجتماعية والعشائرية بما يحفظ للأمة عوامل الرحمة والمحبة والتسامح والاستقرار والتقدم.

5. المحافظة على صلة الأرحام ومراعاة حقوق الأقارب، والرحمة بالجار، وتثبيت روح المؤاخاة العائلية والاجتماعية والإنسانية وفق منهج الله تعالى والحرص على تقواه.

6. اعتماد الستر وزيادة الفضيلة وتعزيزها في المجتمع الإسلامي واعتبار ذلك من المباديء المؤسسة لمجتمع الفضيلة في المنظور الشرعي انطلاقًا من قوله الله صلى الله عليه وسلم: "من ستر على مسلم ستر الله عليه في الدنيا والآخرة"[8].

(1) رواه البخاري، المرجع السابق، كتاب الزكاة، باب التحريض على الصدقة والشفاعة فيها، ح برقم1432، ص 279.
(2) رواه مسلم، المرجع السابق، كتاب الذكر والدعاء، باب فضل الاجتماع على تلاوة القرآن وعلى الذكر، ح برقم 2699، ص 1082.
(3) رواه البخاري، المرجع السابق، كتاب الصلح، باب قول الإمام لأصحابه: اذهبوا بنا نصلح، ح برقم 2693، ص513-514،
(4) فهد بن فريح المعلا البلوى، فن الإصلاح بين الناس توجهات وآداب قواعد وخطوات، مكتبة نور، 2019م، https://www.noor-book.com
(5) المائدة، 2.
(6) آل عمران، 103.
(7) النساء، 114.
(8) رواه البخاري، المرجع السابق، كتاب المظالم والغصب، باب لا يظلم المسلم المسلم ولا يسلمه، ح برقم 2442، ص460-461.

7. إقالة العثرات وجبر الخواطر النفسية للوصول إلى الأمان في جوف المخاطر الاجتماعية الإنسانية، وتحقيق ذلك وإحيائه في نفوس المصلحين والخيرين من أفراد المجتمع.

8. إرساء قواعد المحبة وبناء عناصر الود بين أفراد الأسر المختلفة بما يضمد جراحها ويرفع الحرج عنها بعد أن كان الشقاق والنزاع يدب في أوصالها ويشكل الأداة المؤثرة لسيرها وتكوين الأساس الظاهر في سلوكها والطريقة الحاضرة ـ غالبًا ـ في تصرفاتها، الأمر الذي يمكنها من اعتماد الإصلاح وتحقيقه بين أفراد المجتمع والعشيرة.

المبحث الثاني: أهمية الإصلاح العشائري وشروطه وصفات القائمين عليه من منظور شرعي.

الإصلاح العشائري و"الائتلاف طمأنينة للنفس، وقوة للقلب، والاختلاف إضعاف له، فتضعف الحواس، فتقعد عن المطلوب، فيفوت الغرض، وذلك قوله تعالى :﴿ وَلَا تَنَازَعُوا فَتَفْشَلُوا وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ ﴾[1]، وكنى بالريح عن اطراد الأمر ومضائه بحكم استمرار القوة فيه والعزيمة عليه"[2]، ولهذا كان هذا العنصر الاجتماعي مسألة أولوية وضرورة شرعية لما لها من الأثر في تحقيق استقرار الواقع الاجتماعي والإنساني[3]، وبيان ذلك فيما يأتي:

المطلب الأول: أهمية الإصلاح العشائري من منظور شرعي

الإصلاح العشائري في المجتمع مبدأ حضاري يعرفه من يفتقده، وهو ضرورة شرعية لا يمكن الاستغناء عنها ولا تجاهلها، وهو يعمل على تقدم الأمة ورقيها في جميع جوانبها الحياتية متى كان منضبطًا بتفاصيله وأساليبه ووسائله القواعد الشرعية التي تتعلق بمكونات المجتمع على اختلاف درجاتها وتصنيفاتها، حيث يتدرج الإصلاح من الفرد إلى الأسرة إلى المجتمع، وبالتالي إصلاح للأمة بكاملها، ومن هنا كان الإصلاح العشائري الصحيح إصلاحًا لجميع مُقوّمات الحياة، ولا يتحقق إلا إذا كان مواكبًا لكل جديد على وجه يحفظ للإسلام عزته ومكانته، وبالتالي رعاية مصالح الناس وغاياتهم المطلوبة في الدنيا والآخرة، وحصول أمنهم واستقرار مجتمعاتهم، فالخير فيما ينفع الناس من الأقوال والأفعال لقوله تعالى: "فَأَمَّا الزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَاءً وَأَمَّا مَا يَنْفَعُ النَّاسَ فَيَمْكُثُ فِي الْأَرْضِ"[4]، وقال سبحانه: "لَا خَيْرَ فِي كَثِيرٍ مِنْ نَجْوَاهُمْ إِلَّا مَنْ أَمَرَ بِصَدَقَةٍ أو مَعْرُوفٍ أو إِصْلَاحٍ بَيْنَ النَّاسِ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ ابْتِغَاءَ مَرْضَاةِ اللَّهِ فَسَوْفَ نُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا"[5]، لأن أي إصلاح لا يستند إلى العدل والإحسان وحفظ حقوق الناس ومتعلقاتهم ومصالحهم العامة والكلية وغير الشخصية البعد عن الأهواء الشخصية فمآله إلى الفشل لأنه مبني على الأهواء الشخصية التي لن تقيم أمة ولن تحقق للمجتمع استقراره وتقدمه، ولذلك كان النهي عن الإفساد في الأرض من باب الإصلاح لأن الأمر بالإصلاح العشائري والاجتماعي يعني النهي عن الفساد والإفساد لقوله تعالى: "وَلَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا"[6]،

(1) الأنفال، 46.

(2) أبو بكر بن العربي المالكي، أحكام القرآن، 419/2، دار الكتب العلمية، بيروت، ط3، 2003م، تحقيق محمد عبد القادر عطا.

(3) انظر عبد الله عبد القادر محمد الحاج، (2017). أهمية الصلح في الشريعة الإسلامية، شبكة الألوكة، https://www.alukah.net/sharia/0/123047/#ixzz604pkpfye

(4) الرعد، 17.

(5) [النساء، 114.

(6) الأعراف، 56.

ولقوله سبحانه: "وَلَا تَبْغِ الْفَسَادَ فِي الْأَرْضِ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُفْسِدِينَ"[1]، ولو علم الفاسدون والمفسدون خطر الإفساد في الأرض، وما يؤسس له من تخلف وتراجع وويلات تعود على الأمة بكاملها لما تجرأ أي منهم على ذلك.

وإذا كان مقصد العدل واستقرار المجتمع وتقدمه وبالتالي تطبيق منهج الله في هذه الحياة لا يتم إلا بالإصلاح؛ فإن الإصلاح العشائري سيكون وسيلة لهذا المقصد، وبالتالي كان واجبًا من الناحية المقاصدية الشرعية، لأن مالا يتمّ الواجب إلا به فهو واجب، كما يقرر ذلك القرافيّ[2] بقوله: "... فإن القاعدة الشرعية أن وجوب الوسائل تبع لوجوب المقاصد ولأن ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب"، بمعنى أنّه متى كان المقصد واجباً كانت الوسيلة لهذا المقصد واجبة أيضاً، وذلك لأن الوسائل تأخذ حكم المقاصد.

المطلب الثاني: شروط الإصلاح العشائري من منظور شرعي

أمر الله سبحانه وتعالى بالإصلاح بين المسلمين لما يحققه من مصالح مطلوبة ويمنع من وقوع مفاسد محظورة وممنوعة، حيث يقول سبحانه وتعالى: "وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَى فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّى تَفِيءَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ فَإِنْ فَاءَتْ فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ وَأَقْسِطُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ، إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُوا بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ"[3]، ومن يقوم بأمر الإصلاح العشائري يجب أن يتقيد بعدة شروط لتحقيق المصالح للناس ويدرأ عنهم المفاسد وبالتالي الوصول إلى الأهداف المرغوبة من أمر الإصلاح وفق المفهوم الشرعي وبيان ذلك فيما يأتي:

1. أن يحصل الإصلاح العشائري ويكتمل بناؤه بعيدًا عن الشروط المخالفة لشرع الله تعالى وحكمه وإرادته، فكل شرط ليس في كتاب الله ولا يوافق شرعه ولا يبنى عليه فهو مرفوض ومحظور ولا يجوز اشتمال الإصلاح عليه امتثالًا لقوله صلى الله عليه وسلم: "أيما شرط ليس في كتاب الله فهو باطل، وإن كان مائة شرط"[4].

2. أن يكون موضوع الصلح العشائري مشروعًا فلا يصح الاتفاق على غير مشروع ويخالف شرع الله تعالى ظاهرًا وباطنًا، فأي صلح أو اتفاق يعمل على تحليل ما حرم الله أو تحريم ما أحل الله تعالى فهو مرفوض لا يصح الاتفاق عليه لقوله صلى الله عليه وسلم: "الصلح جائز بين المسلمين إلا صلحًا حرم حلالاً أو أحل حرامًا"[5]

3. أن يكون الرضا بين أطراف الخصام هو الأداة المؤثرة في إنشائه واعتباره وكل صلح لم يكن رضى الخصوم فيه قد تحقق فإن مصيره إلى الفشل وعدم النجاح.

(1) القصص، 77.

(2) أبو العباس أحمد بن إدريس الصنهاجي القرافي، الفروق، 302/1. دار الكتب العلمية - بيروت - 1418هـ - 1998م، الطبعة : الأولى، تحقيق : خليل المنصور.

(3) الحجرات، 9، 10.

(4) رواه البخاري، المرجع السابق، كتاب البيوع، باب إذا اشترط شروطًا في البيع لا تَحِلُّ، ح برقم 2168، ص 406.

(5) رواه الترمذي، المرجع السابق، كتاب الأحكام، باب ما ذكر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في الصلح بين الناس، ح برقم 1352، ص 237، وقال: هذا حديث حسن صحيح.

4. أن يكون الإصلاح العشائري الحاصل يعالج حقوق العباد واختلافهم في متعلقاتهم من الأموال والديون والدماء، وكل إصلاح عشائري يجعل موضوعه حقوق الله تعالى فهو مخالفة للحكمة التشريعية من الإصلاح من منظور شرعي.

5. مراعاة المصلح العشائري تحقيق العدالة في عمله وتصرفاته عند إرادة الإصلاح بين الناس، فالعدل في الإصلاح أن يأخذ الضعيف حقه دون كلفة ومشقة، وأن يعلم القوي كذلك ألا مناص من إعادة الحقوق إلى أصحابها بيسر وسهولة، فمنهج المصلح ينص على أن الضعيف من المسلمين قوي حتى يؤخذ الحق له، والقوي منهم ضعيف حتى يؤخذ الحق منه، وهذا يعنى ألا فرق في الإصلاح بين فقير وغني أو بين ضعيف وقوي.

المطلب الثالث: صفات القائمين على الإصلاح العشائري من منظور شرعي

الإصلاح العشائري في المجتمع الإسلامي من أجل الأعمال عند الله تعالى وأرفعها لما تمثله من ملامسة للواقع ومراعاة لأحوال الناس وتحقيقًا لمصالحهم، ولهذا قال النبي صلى الله عليه وسلم لأبي الدرداء: ألا أدلك على تجارة؟" قال: بلى، قال: "صِل بين الناس إذا تفاسدوا وقرب بينهم إذا تباعدوا"[(1)]، وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسولالله صلى الله عليه وسلم: "كل سلامى من الناس عليه صدقة، كل يوم تطلع فيه الشمس تعدل بين الاثنين صدقة، وتعين الرجل على دابته فتحمله عليها أو ترفع له عليها متاعه صدقة، والكلمة الطيبة صدقة، وبكل خَطوة تخطوها إلى الصلاة صدقة، وتميط الأذى عن الطريق صدقة"[(2)]، حيث يظهر من هذه النصوص أن عمل المصلح العشائري عمل يرضاه الله ورسوله، وهو تجارة رابحة يحرص عليها كل مسلم ومصلح اجتماعي وعشائري، ولذلك كان لا بد لمن يقوم بأمر هذا الإصلاح أن يتحلى بصفات منها[(3)]:

1. أن يستشعر **أنها عبادة يقوم بها استجابة لأمر الله** "وأصلحوا ذات بينكم"[(4)]، ومخلصًا له وطلبًا لمرضاته، "ومن يفعل ذلك ابتغاء مرضاة الله فسوف نؤتيه أجرًا عظيمًا"[(5)] ومحتسبًا الأجر من الله، لأن الله تعالى لا يضيع أجر المصلحين.

2. أن يكون **ذا خلق ودين** محافظاً على نفسه من الوقوع في المحرمات أو المجاهرة فيها تقياً متصفاً بالأخلاق الكريمة مبتعدا عن الأخلاق السيئة لا يغتاب ولا ينم لأن الغيبة والنميمة إفساد والإفساد والإصلاح لا يجتمعان .

3. أن **يتصف بروح المبادرة والحرص** على نشر الخير من تلقاء نفسه وعدم انتظار دعوة للتوسط ، وليكن قدوته رسول الله صلى الله عليه وسلم حين علم بخصومة بين أهالي قباء قال: "اذهبوا بنا نصلح بينهم"[(6)].

---

(1) زكي الدين عبد العظيم بن عبد القوي المنذري، الترغيب والترهيب، كتاب الأدب وغيره، باب الترغيب في الإصلاح بين الناس، ح برقم 4266، ص 592، بيت الأفكار الدولية، عمان، الرياض، د.ط، د.ت.

(2) رواه البخاري، المرجع السابق، كتاب الصلح، باب فضل الإصلاح بين الناس والعدل بينهم، ح برقم 2707، ص 516، ورواه مسلم، المرجع السابق، كتاب الزكاة، باب بيان اسم الصدقة يقع على كل نوع من المعروف، ح برقم 1009، ص 390.

(3) البلوى، فن الإصلاح بين الناس توجيهات وآداب قواعد وخطوات، https://www.noor-book.com

(4) الأنفال، 1.

(5) النساء، 114.

(6) رواه البخاري، المرجع السابق، كتاب الصلح، باب قول الإمام لأصحابه: اذهبوا بنا نصلح، ح برقم 2693، ص513-514.

4. أن **يتحلى بالحلم وسعة البال والصبر** والتأني وعدم العجلة. لأنه سيدخل بين أطراف متخاصمين، والخصومة مظنة الظلم والاعتداء وطيش العقل وفلتان اللسان وليعلم أن مهمته مرهقة فليوطن نفسه على التحمل وسعة الصدر ولين الجانب ومقابلة الإساءة بالإحسان واحتمال ما يصدر من سفه وتطاول وترديد كلام .

5. أن يكون ذا **علم شرعي عالم بما يحل ويحرم**، والشروط والأحكام خاصة في مجال الخصومة.

6. أن يكون **خبيرًا في مجال النزاع عالما بالوقائع** محيطا بالقضية وملابساتها باحثا عن مسبباتها عارفا بطرق معالجة المشكلات ووضع الحلول والتسويات العادلة المقترحة سواء كانت في مجال المشاكل الزوجية أو العقار أو الديون .

7. أن يكون **لطيفاً مع الناس وأن يحرص على استعمال الأسلوب الحسن والحكمة** والبصيرة. والبعد عن العبارات الجارحة حتى مع العصاة فالتوبيخ والتعيير بالذنب مذموم والقصد من التلطف هو إصلاح العوج وسد الخلل ، وبيان الصواب و القيام بواجب الإصلاح من غير أذى .

8. **أن يكون المصلح محايدًا** وهذه من أهم الصفات وأكثرها تأثيرا في عملية الإصلاح لذا وجب أن يحرص على أن ينظر إليه الطرفان بوصفه شخص محايد لا يميل مع أيهما حتى لو كان احدهما قريبا أو صديقا أو ذا علاقة معه وإذا كانت لك علاقة مع احدهما فيجب أن يوضح من البداية أن هذه العلاقة لا دخل لها ولا تأثير في هذا النزاع ويجب أن تسعى إلى ترسيخ هذا المفهوم لان الميل يفقدك الفاعلية والقدرة على الإقناع والتأثير.

9. **أن يتحرى العدل** قال تعالى: "فأصلحوا بينهما بالعدل واقسطوا إن الله يحب المقسطين)[1] وذلك لأن كثيرا من الناس لا يعتمد العدل في الصلح بل يصلح صلحا جائرا ظالما فيصلح بين القادر المعتدي والخصم الضعيف المظلوم بما يرضى به القادر صاحب الجاه ويكون له فيه الحظ ويكون الإغماض و الحيف على الضعيف ويظن انه بهذا قد أصلح .

10.**المحافظة على أسرار المتخاصمين**: فذلك من الأخلاق التي يجب على المصلح أن يأخذ بها، وألاّ يسمح لنفسه بالتفريط في شأنها أما إذا احتاج إلى إفشاء شيء من ذلك لمن يعنيه الأمر، أو لمن يمكن الإفادة من رأيه فذلك داخل في الإصلاح.

المبحث الثالث: الأسباب الداعية للأخذ بأحكام الشريعة الإسلامية في مجال الإصلاح العشائري

إن موضوع الإصلاح العشائري من الموضوعات التي تؤثر في الأمة بكاملها، لأن صلاحها يعني صلاح المجتمعات، وفسادها يعني أيضًا أنه لن تقوم لها قائمة، ولن يتحقق لها أمن ولا استقرار، إلا بالرجوع إلى منهج الإسلام في أمر الإصلاح العشائري، ويكون ذلك بمعرفة الأصول الشرعية وكذلك الوسائل والآثار التي تترتب على الأمة بكاملها عند وجود هذا المنهج واعتباره، ولذلك جاءت النصوص الشرعية بالحث على أمر الإصلاح وعدته ضرورة إنسانية لاستقامة الحياة على المنهج السليم الذي يُؤلّف بين قلوب المسلمين، ويُوحِّد كلمتهم على الحق، يقول تعالى:

(1) الحجرات، 9.

{وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا}[1]، ويقول سبحانه: {وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ}[2].

ويأتي الأخذ بأحكام الشريعة الإسلامية في مسألة الإصلاح العشائري لعدة أسس[3] وأسباب تتمثل بالآتي:

أولاً: أن الشريعة الإسلامية ربانية المصدر والغاية، فهي منزلة من عند الله، وتهدف إلى بلوغ رضاه، وكل ما فيها من عند الله؛ إما نصًا أو تفصيلاً، وإما استنباطًا من نص أو قياسًا عليه، ووسائل الاستنباط والقياس منصوص عليها في الكتاب والسنة[4]، ولذلك كان الإصلاح العشائري في المنظور الشرعي مبني على هذا الأساس لما له من أهمية في انضباط عمل المصلح بما يحقق مصلحة المجتمع الإسلامي بجعله مجتمعًا ربانيًا في آرائه وتصرفاته لأنه يستمد ذلك من الشريعة الإسلامية الربانية.

ثانيًا: ارتباط أحكام الشريعة الإسلامية بالعقيدة

فتعدد أقسام الشريعة الإسلامية إلى أحكام عملية وأخرى عقدية وكذلك أخلاقية جعلت هذه الشريعة تقف على جميع متعلقات الإنسان الحياتية والكونية، فهي لما تحويه من أحكام متنوعة من الجوانب الجنائية والاقتصادية والاجتماعية ... فإن هذا مدعاة لأن يعرف كل من يرجع إليها في تطبيق الأحكام مدى ارتباط هذه الجوانب التشريعية بالعقيدة، والناظر في طبيعة هذه الأحكام يجد أن العقيدة وحفظها والحفاظ عليه مسألة لازمة لأحكام الشريعة، فمن نظر في جريمة السرقة يجد أن مرتكبها يخالف منهج الله، لقوله تعالى: **"وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جَزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالاً مِنَ الله"**[5]، ومخالفة المنهج السوي في المعاملات المالية والتجارية من خلال القيام بالغش والتدليس تجعله من غير المسلمين لقوله ﷺ: **"من غشنا فليس منا"**[6]، وفي مجال الإصلاح العشائري يقول سبحانه: "لَا خَيْرَ فِي كَثِيرٍ مِنْ نَجْوَاهُمْ إِلَّا مَنْ أَمَرَ بِصَدَقَةٍ أو مَعْرُوفٍ أو إِصْلَاحٍ بَيْنَ النَّاسِ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ ابْتِغَاءَ مَرْضَاةِ اللَّهِ فَسَوْفَ نُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا"[7] ، ويقول سبحانه وتعالى: "وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَى فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّى تَفِيءَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ فَإِنْ فَاءَتْ فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ وَأَقْسِطُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ، إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُوا بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ"[8] وهذه الأحكام والتشريعات المتنوعة تنبثق من العقيدة وترتبط ارتباطًا وثيقًا بها تجعل هذه الأحكام تكتسب قوة وفاعلية تنفذ إلى أعماق الضمير الإنساني والعشائري الاجتماعي.

(1) آل عمران، 103.

(2) المائدة، 2.

(3) عبد بن سعود الهويمل، تطبيق الشريعة وأثرها على الأمم، دار ابن الأثير، الكتيبات الإسلامية، موقع: www.ktibat.com.

(4)عبد الكريم زيدان، المدخل لدراسة الشريعة الإسلامية، ص39، مؤسسة الرسالة، بيروت، دمشق، ط1، 2018، مختار القاضي، تاريخ الشرائع، ص176، الطبعة الأولى، د.ن.

(5) المائدة، 38.

(6) رواه مسلم، المرجع السابق، كتاب الإيمان، باب قول النبي صلى الله عليه وسلم: من غشنا فليس منا، ح برقم 101، ص 67.

(7) النساء، 114

(8) الحجرات، 9، 10.

ثالثًا: الشريعة الإسلامية تخاطب ضمير الإنسان وتربيه على عبادة الله كأنك تراه، فإن لم تكن تراه فإنه يراك

بناء على ارتباط الأحكام الشرعية والتي منها أعمال الإصلاح العشائري بالعقيدة فإن التشريع الإسلامي يعمل على غرس الخشية من الله والخوف منه في القلوب[1]؛ مما يجعل المصلح يلتزم بما شرعه الله من أحكام وقوانين عن محبة ودافعية واختيار لا عن إحجام ونفرة وإكراه، فالمسلم يلتزم بتطبيق الأحكام الشرعية طاعةً لله واستشعارًا منه بأن في ذلك تحقيق لمصالحه ودرء للمفسدة عنه[2]، ويمثل هذا المبدأ الثابت في المفهوم الشرعي ما جاء في قصة ماعز ﷺ؛ حينما أنبه ضميره وخوفه من الله عندما وقع في الزنا حيث جاء إلى النبي ﷺ وأراد منه أن يطهره، فأمر به ورُجِمَ، وقال: «**استغفروا لماعز بن مالك لقد تاب توبةً لو قسمت بين أمة لوسعتهم**»[3]، وهو ما كان أيضًا من أمر أبي حنيفة النعمان ﷺ عندما بعث بمتاع إلى حفص بن عبد الرحمن شريكه في التجارة، وأعلمه أن في ثوب منه عيبًا للناس فباع حفص المتاع، ونسي أن يبين، واستوفى ثمنه كاملاً؛ لثوب غير كامل، وقيل أن الثمن كان بثلاثين ألفًا، أو خمسة وثلاثين ألفًا، فأبى أبو حنيفة إلا أن يبعث لشريكه يكلفه أن يبحث عن المشتري، ولكنه لم يهتد إلى الرجل، فأبى أبو حنيفة إلا فصالاً من شريكه، ورفض أن يضيف ثمن الثوب إلى ماله، وتصدق به [4]. وفي مراعاة الضمير الإنساني في منهج الإصلاح العشائري يظهر مدى تحقق مراقبة الله للمصلح في ضميره وتصرفاته، فلا يقدم على هذا الأمر ليضيع حقوق الناس أو يباعد الشقة بينهم بل يعد ما يقوم به تطبيق لفلسفة فطرية ترتبط بالعقيدة وتعلم أن هذا الإصلاح لا يتم إلا من خلال الالتزام بمنهجها لقوله تعالى: **"وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللهِ حُكْمًا لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ"**[5].

رابعًا: أن **الشريعة الإسلامية شريعة عالمية وهي صالحة لكل زمان ومكان**، من حيث عدم تقيدها بمكان لتطبيق أحكامها وتشريعاتها، ولا بزمان تتوقف هذه الأحكام والتشريعات عليه، فمرونتها وصلاحيتها قضايا لازمة لها لا تنفك عنها ولا يضعفها كذلك مستجدات الحياة غير المنتهية، فحيثما وجد إنسان على ظهر الأرض في أي زمن من الأزمنة أو الأمكنة اختصت الشريعة الإسلامية بتنظيم حركته في هذه الحياة وتنظيم شئونه الاجتماعية والعقائدية والتشريعية، وهذه الخاصية مترتبة على كونها من عند الله خالق الكون كله [6]. وفي باب الإصلاح العشائري وإن تعددت وسائله وطرقه في الوصول إلى الهدف المرجو من تحقيق مصالح الناس واعتبارها؛ نجد هذه الشريعة حاضرة مؤثرة بقوة بنصوصها وتشريعاتها وأحكامها.

خامسًا: أن الشريعة الإسلامية تقوم على مراعاة مصالح كل من الفرد والمجتمع[7]؛ فهي شريعة من عند الله سبحانه وتعالى الذي أحاط بكل شيء علمًا، ويعلم طبائع الأفراد والمجتمعات وخبايا النفوس في كل زمان ومكان لقوله

(1) انظر: عبد الكريم زيدان، المرجع السابق، ص41.

(2) مصطفى فرغلي الشغيري، في وجه المؤامرة على تطبيق الشريعة الإسلامية، ص68. مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، برقم: (10512، 1823).

(3) رواه مسلم، المرجع السابق، كتاب الحدود، باب من اعترف عل نفسه بالزنى، ح برقم 1695، ص 704.

(4)مصطفى فرغلي الشغيري، المرجع السابق، ص70.

(5) سورة المائدة، الآية: 50.

(6) مصطفى فرغلي الشغيري، المرجع السابق، ص66.

(7) عبد الكريم زيدان، المرجع السابق، ص45.

تعالى: "ألا يعلم من خلق وهو الله اللطيف الخبير"[1]، وإذا التزم الناس أحكام هذه الشريعة في أمور حياتهم المتعددة وكذلك قضايا الإصلاح العشائري المهمة لتقدمهم واستقرارهم؛ فإن ذلك يعني تحقق السعادة لهم ونجاحهم في الدنيا والآخرة، وهذا لما تؤسسه الشريعة من قواعد تنظم حياة المجتمعات والبشرية جمعاء.

سادسًا: الشريعة الإسلامية تقوم بأمر الإصلاح العشائري على مبدأ العدالة والمساواة[2]

فلا تميز بين حاكم ومحكوم ولا بين فقير وغني، فالناس جميعًا في ظل الشريعة الإسلامية سواءٌ في الحقوق وفي الواجبات وفي المسئوليات[3] يقول تعالى: **"فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ * وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ"**[4]. وحينما خاصم يهودي عليًّا بن أبي طالب ﷺ أمام أمير المؤمنين عمرٍ بن الخطاب، فقال له عمر: قم يا أبا الحسن واجلس أمام خصمك، ففعل وفي وجهه التأثر، فلما انتهت الخصومة قال له عمر: أكَرِهْتَ يا عليُّ أن تجلس أمام خصمك؟ فقال: كلا ولكني كرهت أنك لم تراع المساواة بيننا بقولك أبا الحسن؛ إذ الكنية تشير إلى التعظيم. وعن عائشة رضي الله عنها أن قريشًا أهمتهم المرأة المخزومية التي سرقت فقالوا: من يكلِّم فيها رسول الله ﷺ، ومن يجترئ عليه إلا أسامة حِبّ رسول الله ﷺ، فكلَّم رسول الله ﷺ فقال: «**أتشفع في حد من حدود الله؟** ثم قام فخطب فقال: **يا أيها الناس إنما أهلك من كان قبلكم أنهم كانوا إذا سرق فيهم الشريف تركوه، وإذا سرق فيهم الضعيف أقاموا عليه الحد، وأيم الله، لو أن فاطمة بنت محمد سرقت لقطع محمد يدها**»[5]. فالشريعة الإسلامية لا تفرق بين الناس في تطبيق الأحكام وهي تقيم الحدود على الناس جميعًا دون تمييز، وعند حصول الإصلاح العشائري تراعي في ذلك قواعد العدالة ومبدأ المساواة بين الناس وفق المفهوم الشرعي.

(1) الملك، آية 14.

(2) عبد الكريم زيدان، المرجع السابق، ص39 -40.

(3)مناع القطان، وجوب تحكيم الشريعة الإسلامية، ص114، طبع جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية (1405هـ).

(4) الزلزلة، 7، 8.

(5) رواه البخاري، المرجع السابق، كتاب الحدود، باب كراهية الشفاعة في الحد إذا رفع إلى السلطان، ح برقم 6788، ص1295.

خاتمة

الحمد لله رب العالمين، الذي أعانني على إتمام هذا العمل، والحمد والشكر له سبحانه، هو خير ما يختم به المرء أعماله، وبعد؛

فإنه يجدر بي في هذه المحطة أن أعرض لأهم النتائج والتوصيات التي تضمنتها هذه الدراسة:

النتائج

1. الإصلاح من أفضل الأعمال المؤثرة في تقدم المجتمع واستقراره من الجوانب الاجتماعية والعشائرية...، وذلك لما يحققه من جلب للمصالح والمنافع ودرء للمضار والمفاسد الواقعة أو المتوقعة في المجتمع الإسلامي.

2. يقوم الإصلاح العشائري في المفهوم الشرعي على التمسك بتعاليم الشرع الإسلامي، والوقوف عند حدوده، حيث تقوم وسائله على إقامة العدل والإحسان، وتطبيق منهج الأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر، ومحاربة الظلم والفساد، والمحافظة على النسيج الاجتماعي والإنساني وبالتالي وصولها إلى خير أمة أخرجت للناس

3. الإصلاح في المفهوم الشرعي هو الحصول على الحالة المستقيمة النافعة والتوسط بين المتخاصمين من أفراد المجتمع الإسلامي بهدف منع الخصومة الواقعة أو المتوقعة عن طريق التراضي والمسامحة تجنبًا لحدوث النزاع الاختلاف والبغضاء وإيراث الضغائن وقسوة القلوب، وفق المنهج الشرعي القائم على التمسك بالكتاب والسنة

4. ميادين الإصلاح بين الناس كثيرة فأينما كان الخلاف ندب الإصلاح سواء أكان ذلك بين الأفراد والجماعات أم بين الأزواج أو الأقارب أو الجيران أو الأصدقاء أو القبائل والعشائر.

5. حرص الإسلام على الإصلاح بين المتخاصمين من الناس تأكيدًا على وحدة المسلمين وأخوتهم، وأمر أيضًا بكل ما يحث على تأليف قلوبهم، ونهى عن كل أسباب العداوة والبغضاء، ولذلك فقد جعل الإصلاح بين المتخاصمين تفضل درجة الصلاة والصيام والصدقة.

6. تتمثل الأهداف المبتغاة من وراء الإصلاح العشائري بطلب الأجر والثواب من الله تعالى، وتحقيق مبدأ التعاون على البر وتحقيق مفهوم الأخوة وتوثيق روابط المودة،، وتماسك المجتمع والسعي في الستر على المسلمين، ونحو ذلك.

7. الإصلاح العشائري في المجتمع مبدأ حضاري يعرفه من يفتقده، وهو ضرورة شرعية لا يمكن الاستغناء عنها ولا تجاهلها، وهو يعمل على تقدم الأمة ورقيها في جميع جوانبها الحياتية متى كان منضبطًا بتفاصيله وأساليبه ووسائله القواعد الشرعية التي تتعلق بمكونات المجتمع على اختلاف درجاتها وتصنيفاتها

8. إن من يقوم بأمر الإصلاح العشائري يجب أن يتقيد بعدة شروط لتحقيق المصالح للناس ويدرأ عنهم المفاسد. ترجع إلى الخلق الحسن والحلم والصبر والخبرة في حل المنازعات، والمبادرة والحياد والمحافظة على أسرار المتخاصمين ونحو ذلك.

9. جاءت النصوص الشرعية بالحث على أمر الإصلاح وعدته ضرورة إنسانية لاستقامة الحياة على المنهج السليم الذي يُؤلّف بين قلوب المسلمين، ويُوحّد كلمتهم على الحق، لقوله تعالى: "وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا"، وقوله سبحانه: "وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ"

10.يأتي الأخذ بأحكام الشريعة الإسلامية في مسألة الإصلاح العشائري لعدة أسس تتمثل باعتبار الشريعة الإسلامية ربانية المصدر وترتبط بالعقيدة، وبأنها صالحة لكل زمان ومكان، وهي لا تميز في الحقوق والواجبات والمسئوليات بين حاكم ومحكوم ولا بين فقير وغني، حيث تقوم على مراعاة مصالح كل من الفرد والمجتمع وتخاطب ضمير الإنسان وتربيه على أساس الإحسان بأن تعبد الله كأنه يراك، فإن لم تكن تراه فإنه يراك.

التوصيات

وتتمثل توصيات البحث بما يأتي:

1. أنه لابد من دراسة المسائل المتعلقة بالإصلاح العشائري وتوثيقها وتقنينها ونشرها وتبني كذلك ما فيها من محاسن ورفض ما جاء فيها من تعليمات وقواعد سلبية قد تلحق الظلم بالناس وتخالف الشريعة الإسلامية وروحها وأحكامها وقواعدها، امتثالًا لقوله تعالى:" فإن تنازعتم في شيء فردوه إلى الله والرسول إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ذلك خير وأحسن تأويلًا"[1] .

2. ولابد كذلك من جعل دراسة هذه المسائل بطريقة مقارنة مع الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي من خلال تناول جزئيات الإصلاح العشائري وتفصيلاته بالبحث والتنقيب والتحليل والتوجيه، حيث لا يجوز إقصاء هذا النوع من المنهج الإصلاحي أو إنكار الاعتراف به، لأن كثيرًا من الناس يرجعون إليه ويعدونه عمدة القواعد المنظمة لشؤون حياتهم والمعين على حل إشكالاتهم والمتسبب في استقرار مجتمعاتهم.

3. يجب على المجامع الفقهية أن تتبني أمر الإصلاح العشائري في اجتماعاتها وقراراتها للتوعية بأهمية ذلك في حل المنازعات الاجتماعية والإنسانية.

4. على الباحثين الاهتمام بموضوع الصلح والإصلاح العشائري بالبحث والتأصيل والتفصيل حتى ينال حظه من الدراسة الشرعية والاجتماعية الهادفة.

(1) النساء، 59.

قائمة المصادر والمراجع

أ. الكتب:

- إبراهيم مصطفى وآخرون، المعجم الوسيط، د.ت، د.ط، مجمع اللغة العربية، المكتبة الإسلامية، استانبول، تركيا.
- أبو العباس أحمد بن إدريس الصنهاجي القرافي، الفروق، دار الكتب العلمية - بيروت - 1418هـ - 1998م ، الطبعة : الأولى، تحقيق : خليل المنصور.
- أبو بكر العربي المالكي، أحكام القرآن، دار الكتب العلمية، بيروت، ط3، 2003م، تحقيق محمد عبد القادر عطا.
- أبو بكر عبد القادر بن عبد الرحمن الجرجاني، لتعريفات، دار الكتاب العربي، بيروت، ط1، 1985م.
- أحمد النفراوي المالكي، الفواكه الدواني، دار المعرفة، بيروت، د.ط، د.ت.
- الحسين بن محمد الراغب الأصفهاني، المفردات في غريب القرآن، 1999م، ط2، دار المعرفة، بيروت، لبنان.
- زكي الدين عبد العظيم بن عبد القوي المنذري، الترغيب والترهيب، بيت الأفكار الدولية، عمان، الرياض، د.ط، د.ت.
- زيدان، عبد الكريم، المدخل لدراسة الشريعة الإسلامية، مؤسسة الرسالة، بيروت، دمشق، ط1، 2018.
- سليمان بن الأشعث أبو داود، سنن أبي داود، بيت الأفكار الدولية، عمان، الرياض، 2004.
- السيد محمد مرتضى الزبيدي، تاج العروس، 1969م، ط1، دار صادر، بيروت.
- محمد أمين بن عابدين، رد المحتار على الدر المختار شرح تنوير الأبصار، 1992م، د.ط، دار الفكر، لبنان.
- محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي، مختار الصحاح، 2003. د.ط، دار الحديث، القاهرة.
- محمد بن إسماعيل البخاري، الصحيح، بيت الأفكار الدولية، عمان، الرياض، 2004.
- محمد بن عيسى بن سورة الترمذي، جامع الترمذي، بيت الأفكار الدولية، عمان، الرياض، 2004.
- محمد قدري باشا، مرشد الحيران إلى معرفة أحوال الإنسان، 1308هـ، المطبعة الكبرى، بولاق، ط1.
- محمود بن عمر الزمخشري، الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، 1997م.
- مختار القاضي، تاريخ الشرائع، الطبعة الأولى، د.ن.
- مسلم بن الحجاج النيسابوري، الصحيح، بيت الأفكار الدولية، عمان، الرياض، 2004.

- مناع القطان، وجوب تحكيم الشريعة الإسلامية، طبع جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية (1405ه).

ب. المقالات على مواقع الانترنت:

- عبد الله عبد القادر محمد الحاج، أهمية الصلح في الشريعة الإسلامية، شبكة الألوكة، https://www.alukah.net/sharia/0/123047/#ixzz604pkpfye (2017).
- عبد بن سعود الهويمل، تطبيق الشريعة وأثرها على الأمم، دار ابن الأثير، الكتيبات الإسلامية، موقع: www.ktibat.com.
- فهد بن فريج المعلا البلوى، فن الإصلاح بين الناس توجيهات وآداب قواعد وخطوات، مكتبة نور، 2019م، https://www.noor-book.com
- مصطفى فرغلي الشغيري، في مواجهة المؤامرة على تطبيق الشريعة الإسلامية، ، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، برقم: (10512، 1823).